مركز دراسات الشهيد الخامس

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 104

العنوان

الصفحه	
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. العراق يواجه صعوبات في بيع نفط البصرة بعد رفع الأسعار / BLOOMBERG
٥	٢. سحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية من العراق ينذر بفجوة أمنية أوسع في المنطقة / THENATIONAL
٦	٣. تدفق مياه الفرات إلى العراق يبلغ أربعة أمثال مستواه في العام الماضي / MENA
٧	٤. الانتهاء المحتمل للمساعدات الأمريكية للبيشمركة قد يشير إلى «مرحلة انتقالية» في .... / AA
٨	٥. العراق يواجه اختبار السيادة مع اقتراب انسحاب التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة / ALJAZEERA
٩	٦. ثمرة الصبر: كيف مهّدت التطورات الإقليمية الطريق للمصالحة بين تركيا والكرد / WARONTHEROCKS
١٠	٧. الاتفاق النووي السعودي يثير مخاوف بشأن تخفيف المعايير الأمريكية لعدم الانتشار النووي / FDD
١١	٨. من غزة إلى هرمز: المأزق الجيوسياسي والشرق الأوسط الجديد / IFIMES
١٢	٩. حرب إيران واختبار التعددية القطبية في الخليج الفارسي / EPC
١٣	١٠. هل يستطيع العراق حقًا أن يحلّ محل السعودية بوصفه أكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط؟ / OILPRICE
١٤	١١. مفارقة هرمز: كيف تعيد الأزمة رسم جغرافية الطاقة في الشرق الأوسط؟ / RIAC
١٥	١٢. ماذا كانت الحرب على الإرهاب؟ / FOREIGNPOLICY
١٧	١٣. خطة نزع سلاح الميليشيات في العراق: خلاف داخلي ومساعٍ إيرانية لاحتوائه؟ / CRISIS٢٤
١٩	١٤. انسحاب القوات الأمريكية من العراق: هل تنتهي المهمة أم يتغيّر الدور؟ / ALJAZEERA
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

يدخل الشرق الأوسط مرحلة جديدة من إعادة التشكّل الجيوسياسي؛ وهي مرحلة تتلاشى فيها الحدود الفاصلة بين الأزمات الأمنية والاقتصادية وأزمات الطاقة والأزمات السياسية أكثر من ذي قبل. وتُظهر مجمل التطورات الأخيرة أن المنطقة لم تعد تواجه أزمات منفردة ومنفصلة، بل شبكة من التنافسات والضغوط المتبادلة، تمتد من غزة ولبنان إلى الخليج الفارسي والعراق وسوريا والملف النووي لدول المنطقة. وفي هذا السياق، أصبح العراق، بحكم موقعه الجغرافي ومكانته في مجال الطاقة وعلاقاته المتزامنة مع الولايات المتحدة وإيران ودوره في المعادلات الأمنية الإقليمية، أحد أهم محكّات النظام الجديد في الشرق الأوسط. ولا يمثّل انتهاء مهمة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في العراق مجرد تغيير عسكري، بل يشير إلى انتقال العراق إلى مرحلة جديدة في تحديد العلاقة بين السيادة الوطنية والأمن الداخلي ودور الأطراف الخارجية. وقد أثار سحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية وتقليص الدعم المباشر لقوات البيشمركة تساؤلات مهمة بشأن قدرة العراق على بناء منظومة أمنية مستقلة. ولا تقتصر المسألة الأساسية في هذه المرحلة على خروج القوات الأجنبية، بل تتمثل في قدرة الدولة العراقية على بسط سيطرتها الكاملة على أدوات القوة، وإدارة ملف الجماعات المسلحة، وتطوير قدراتها الدفاعية، وإقامة توازن بين شركائها الإقليميين والدوليين. وبالتزامن مع ذلك، أظهرت أزمة مضيق هرمز كيف يمكن لمواطن الضعف الجيوسياسية أن تتحول سريعًا إلى أزمات اقتصادية داخلية. فالعراق، بوصفه أحد أكثر بلدان المنطقة اعتمادًا على الإيرادات النفطية، أشد تعرضًا من كثير من الأطراف الأخرى لتداعيات اضطراب مسارات تصدير الطاقة. وتُظهر المشكلات الأخيرة في بيع نفط البصرة، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وتراجع جاذبية النفط العراقي لدى بعض المشترين، أن امتلاك احتياطيات نفطية ضخمة لا يكفي وحده لضمان القوة الاقتصادية؛ إذ تُعدّ كفاءة الحوكمة، وتنوّع مسارات التصدير، وإنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، عناصر حاسمة أيضًا. وعلى المستوى الإقليمي، تشير التطورات الأخيرة إلى تغيّر طبيعة النظام الأمني في الشرق الأوسط. ولا تزال الولايات المتحدة أهم فاعل أمني في المنطقة، غير أن دورها لم يعد احتكاريًا كما كان في السابق. وقد دفع تنامي دور الصين والهند وأوروبا في مجالات الطاقة والتجارة والتكنولوجيا دول المنطقة نحو اعتماد نمط يقوم على موازنة علاقاتها الخارجية. ومع ذلك، لا تعني زيادة عدد الشركاء الخارجيين بالضرورة تحقيق الاستقلال الاستراتيجي؛ إذ قد ينتقل الاعتماد الأمني والتكنولوجي والاقتصادي من طرف واحد إلى مجموعة من الأطراف فحسب. وإلى جانب قضايا الأمن والطاقة، تعكس التطورات المتعلقة بالملف الكردي أيضًا تحوّلاً أوسع في البيئة الإقليمية. فتراجع الدور الأمريكي المباشر في سوريا، ومساعي تركيا لتسوية جانب من النزاع الكردي، وإعادة تحديد موقع القوات الكردية المسلحة، تشير إلى أن كثيرًا من الترتيبات الأمنية التي تشكّلت بعد عام ٢٠١٤ تخضع للمراجعة. ويكتسب هذا المسار أهمية خاصة بالنسبة إلى العراق؛ لأن مستقبل العلاقات بين بغداد وأربيل وتركيا والجماعات الكردية قد يؤثر في أمن الحدود وإدارة الموارد وتوازن القوى الداخلي. وفي مجال الموارد الاستراتيجية، يواجه العراق كذلك مفارقة مهمة. فقد أتاحت الزيادة المؤقتة في تدفق مياه الفرات فرصة وجيزة لتخفيف الضغوط المائية، إلا أن أزمة المياه لا تزال تهديدًا هيكليًا. ومن جهة أخرى، لا تزال الإمكانات النفطية الهائلة للعراق تتيح له التحول إلى أحد أكبر منتجي الطاقة في العالم، غير أن تحقيق هذه الإمكانات يتوقف على الإصلاحات المؤسسية، والحد من الفساد، وجذب الاستثمارات، وإرساء الاستقرار السياسي. وتُظهر محصلة هذه التطورات أن العراق يقف على أعتاب مرحلة حاسمة. فالبيئة الإقليمية تتغير، وتبرز أمام بغداد فرص وتهديدات جديدة في آن واحد. ولا تتمثل القضية الأساسية لمستقبل العراق في مجرد بقاء قوة خارجية أو انسحابها، ولا في مجرد زيادة إنتاج النفط أو انخفاضه، ولا في التطورات الأمنية المحيطة وحدها؛ بل في قدرة الدولة العراقية على تحويل الضغوط الإقليمية إلى قدرات وطنية، وبناء نموذج مستدام للسيادة والأمن والتنمية. وفي هذا الإطار، قد تحدد التطورات المقبلة ما إذا كان العراق سيتحول إلى فاعل أكثر تأثيرًا في النظام الإقليمي الجديد، أم سيظل ساحة تنعكس فيها تنافسات الآخرين..

BLOOMBERG

العراق يواجه صعوبات في بيع نفط البصرة بعد رفع الأسعار

يواجه العراق، في أعقاب ارتفاع ملحوظ في أسعار نفطه المصدّر، صعوبات في العثور على مشترين ونقل شحنات النفط الخام من داخل الخليج الفارسي؛ وهو ما قد يعرّض مسار تعافي صادراته النفطية للخطر. وقد قلّصت شركة تسويق النفط العراقية «سومو»، خلال الأسبوع الماضي، الخصومات التي كانت تقدمها على مبيعات النفط الخام العراقي. وأدّى هذا الإجراء فعليًا إلى ارتفاع أسعار النفط العراقي، بعدما كانت بغداد قد عرضت، قبل أشهر، أسعارًا مخفّضة لاستقطاب المتعاملين مجددًا، في ظل الارتفاع الحاد في تكاليف الشحن البحري والمخاطر المرتبطة بعبور ناقلات النفط مضيق هرمز. وقد أثّرت أزمة الحرب بين إيران والولايات المتحدة بشدة في صادرات النفط العراقية؛ إذ أدّى تصاعد المخاطر الأمنية في الممرات البحرية بالخليج الفارسي إلى ارتفاع تكاليف التأمين والشحن لناقلات النفط، ودفع بعض المشترين إلى توخي مزيد من الحذر بشأن تسلّم النفط العراقي. ونتيجة لذلك، يواجه العراق، الذي اضطر إلى تقديم خصومات سعرية للحفاظ على تدفق صادراته، تحديًا جديدًا في تحقيق التوازن بين الإيرادات النفطية وجاذبية نفطه في السوق. وتنبع أهمية هذه المسألة بالنسبة إلى العراق من اعتماد اقتصاده الشديد على الإيرادات النفطية، إذ ينعكس أي اضطراب في الصادرات مباشرة على إيرادات الدولة وتمويل الموازنة العامة وقدرة بغداد على تنفيذ برامجها الاقتصادية. ومن شأن تراجع الطلب على نفط البصرة أو صعوبة نقل الشحنات أن يفرضا ضغوطًا إضافية على السياسات المالية للحكومة العراقية. وتُعدّ أزمة مضيق هرمز العامل الرئيسي وراء هذا الوضع؛ فهذا الممر المائي أحد أهم مسارات نقل الطاقة في العالم، ويمرّ عبره جزء كبير من الصادرات النفطية لدول المنطقة. وقد دفع انعدام الأمن في هذا المسار مشتري النفط إلى احتساب تكاليف أعلى ومخاطر تشغيلية أكبر ضمن معاملاتهم. ويشير تقليص العراق للخصومات إلى سعي بغداد لمنع تراجع قيمة نفطها المصدّر، إلا أن هذا القرار اتُّخذ في ظل درجة عالية من عدم اليقين في سوق النفط العالمية. وقد تؤدي زيادة أسعار النفط العراقي المعروضة إلى تراجع جاذبيته لدى بعض العملاء، وتجعل منافسته للمورّدين الإقليميين الآخرين أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسه، يدرس العراق خيارات لإدارة أزمة النقل النفطي؛ إذ أصبحت الجهود الرامية إلى تأمين ناقلات نفط مناسبة، وتعزيز مرونة التصدير، والحد من التأثر بالتطورات الأمنية في الخليج الفارسي، جزءًا مهمًا من سياسة بغداد في مجال الطاقة. وفي المجمل، تُظهر الأزمة الراهنة أن العراق، رغم امتلاكه احتياطيات نفطية هائلة، لا يزال عرضة للصدمات الجيوسياسية الإقليمية. فقد أدّى الاعتماد الشديد على مسارات التصدير عبر الخليج الفارسي وتركّز إيرادات الدولة في القطاع النفطي إلى انتقال تداعيات التطورات الأمنية المحيطة سريعًا إلى الداخل العراقي في صورة مشكلات اقتصادية.

https://www.bloomberg.com/news/articles/٢٠٢٦-٠٩-٠٧/iraq-struggles-to-sell-oil-from-basra-after-

THENATIONAL

سحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية من العراق ينذر بفجوة أمنية أوسع في المنطقة

قد يؤدي سحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية ومنظومات التحالف الدولي من العراق إلى نشوء فراغ أمني واسع في المنطقة؛ إذ أدّت هذه المعدات خلال السنوات الأخيرة دورًا مهمًا في رصد الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة واعتراضها. ومن المقرر إنهاء مهمة التحالف المناهض لتنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة في العراق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، وستشمل هذه العملية سحب القوات والمعدات العسكرية. وكان الاتفاق المبرم بين بغداد وواشنطن عام ٢٠٢٤ قد حدّد إطار تحوّل مهمة التحالف من الدور القتالي والاستشاري إلى التعاون الأمني الثنائي. ومع ذلك، ستكون لسحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية،

ولا سيما المعدات المنتشرة في إقليم كردستان العراق، تداعيات تتجاوز الحدود العراقية؛ إذ شكّلت هذه المنظومات جزءًا من الشبكة الإقليمية لرصد التهديدات الصاروخية والطائرات المسيّرة والتصدي لها. وقد ازدادت أهمية هذه المنظومات بعد تصاعد المواجهات بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، بعدما تحوّلت الأجواء العراقية إلى مسار لعبور الصواريخ والطائرات المسيّرة والطائرات العسكرية. وأدّت منظومات مثل «باتريوت» ومنظومة التصدي للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون «سي رام»، المنتشرة حول أربيل، دورًا مهمًا في حماية قواعد الولايات المتحدة والتحالف ومنشآتهما. ويرى بعض المسؤولين الأمنيين أن سحب هذه المعدات سيؤثر أيضًا في الحسابات الأمنية لدول المنطقة، مثل الأردن وسوريا وإسرائيل. وقد تؤدي إزالة إحدى طبقات الدفاع في العراق إلى تقليص القدرة على الإنذار المبكر واعتراض التهديدات في الجزء الشرقي من المنطقة. وفي الداخل العراقي، حذّر بعض الخبراء من أن تداعيات هذا الانسحاب ستكون أشد على إقليم كردستان؛ إذ كان الإقليم أكثر اعتمادًا على المنظومات الدفاعية الأمريكية، نظرًا إلى استضافته قواعد مهمة للتحالف وتعرّضه لهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ. وأكّد أحد المحللين الأمنيين أن أثر الانسحاب الأمريكي سيكون «مباشرًا وملموسًا»، لأن قدرات القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية العراقية وجاهزيتها، ولا سيما في إقليم كردستان، ستتأثر بعد سحب هذه المعدات. وحذّر من أن ضعف شبكة الدفاع الجوي العراقية سيجعل انتهاك المجال الجوي العراقي أكثر سهولة لأي طرف خارجي أو جماعة مسلحة. وتسعى الحكومة العراقية، للحد من هذا الضعف، إلى إنشاء منظومة دفاع جوي وطنية تشمل قدرات بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، إلى جانب الرادارات والبنى التحتية للقيادة والسيطرة. وكانت وزارة الدفاع العراقية قد وضعت برنامجًا يمتد ست سنوات لتطوير هذه القدرة، إلا أن رئيس الوزراء العراقي وجّه باستكماله خلال ثلاث سنوات. ومع ذلك، يرى بعض الخبراء أن بناء منظومة دفاع جوي فعّالة لا يتحقق بمجرد شراء المعدات، بل يتطلب التدريب والكوادر المتخصصة والخبرة العملياتية والقدرة على دمج المنظومات. ولهذا، قد يستغرق امتلاك العراق شبكة دفاع جوي مستقلة سنوات. وفي المجمل، لا يُعدّ سحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية مجرد تطور عسكري داخل العراق، بل يمثّل أيضًا تغيّرًا في التوازن الأمني الإقليمي. وقد يدفع تقليص الوجود الأمريكي بغداد نحو تطوير قدرات دفاعية مستقلة، لكنه سيُحدث خلال المرحلة الانتقالية فجوة أمنية جديدة قد تؤثر في العراق والدول المحيطة به.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/٠٨/٠٩/٢٠٢٦/us-air-defence-exit-from-iraq-risks-

MENA

تدفق مياه الفرات إلى العراق يبلغ أربعة أمثال مستواه في العام الماضي

mena-watch
Der unabhängige Nahost-Thinktank

ارتفعت كميات مياه نهر الفرات الواردة إلى العراق عبر الحدود السورية إلى أكثر من أربعة أمثال مستواها في العام الماضي؛ وهو تطور جاء إثر هطول أمطار غزيرة خلال فصل الربيع وإبرام اتفاقات مائية جديدة بين العراق وتركيا وسوريا، وأسهم في تحسّن نسبي لوضع الموارد المائية العراقية. وأعلنت وزارة الموارد المائية العراقية أن نحو ٦٨٠ مترًا مكعبًا من المياه في الثانية ترد حاليًا إلى العراق عبر الحدود السورية وسد حديثة في محافظة الأنبار. ومن هذه الكمية، يتدفق نحو ٥٠٠ متر مكعب في الثانية في مجرى نهر الفرات، فيما يُخزَّن نحو ١٨٠ مترًا مكعبًا في الثانية في سد حديثة. وتزيد هذه الكمية على أربعة أمثال الكمية المسجلة خلال الفترة نفسها من العام الماضي،

حين كانت الواردات المائية إلى العراق لا تتجاوز ١٥١ مترًا مكعبًا في الثانية. ويبلغ حجم المياه المخزّنة حاليًا في سد حديثة، أكبر سدود العراق على نهر الفرات وثاني أكبر محطاته لتوليد الطاقة الكهرومائية، نحو ٤٫٨ مليارات متر مكعب. وبحسب وزارة الموارد المائية العراقية، لا تزال هناك سعة تخزينية متاحة تبلغ نحو ٣٫٤ مليارات متر مكعب قبل بلوغ السد سعته القصوى. وتأتي زيادة تدفق مياه الفرات في وقت عانى فيه العراق خلال السنوات الأخيرة أزمة حادة في شح المياه؛ إذ أدّى تراجع الواردات المائية من نهري دجلة والفرات، إلى جانب بناء سدود كبيرة في دول المنبع، ولا سيما تركيا، إلى ضغوط شديدة على قطاع الزراعة وإمدادات مياه الشرب والنظم البيئية المحلية في العراق. وحدّدت وزارة الموارد المائية العراقية ثلاثة عوامل رئيسية لزيادة تدفقات الفرات، هي ارتفاع المخزونات المائية في تركيا وسوريا، وإدارة الموارد المائية في تركيا، وأساليب تخزين المياه وإدارتها في سوريا. وعلى الرغم من هذا التحسّن قصير الأمد، تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز أمنها المائي بصورة مستدامة. وقد وضعت وزارة الموارد المائية خمسة إجراءات رئيسية لإدارة الموارد المائية في محافظات وسط البلاد وجنوبها، تشمل زيادة القدرة التخزينية، والحفاظ على مستويات تدفق الأنهار، وإنشاء آلية متكاملة لتوزيع المياه بين المحافظات، وتعزيز نظام الحصص المائية، وتنفيذ برنامج وطني لضبط التدخلات في الموارد المائية. وتعتزم الحكومة العراقية كذلك إصلاح إدارة المشاريع المائية والهياكل المرتبطة بها، ووضع خطة استراتيجية بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والبيئة لمواجهة تداعيات التغير المناخي ومخاطر شح المياه. وفي أغسطس ٢٠٢٦، بدأ العراق وتركيا تنفيذ اتفاق تعاون في مجال المياه يمتد عامين. وقبل ذلك، في نهاية يونيو، وقّع العراق وسوريا بروتوكولاً للتعاون بشأن الموارد المائية المشتركة لنهر الفرات وتبادل المعلومات الفنية. وتندرج هذه الاتفاقات ضمن جهود بغداد للحد من تأثرها بأزمة المياه طويلة الأمد والتغيرات المناخية. وفي المجمل، أتاحت زيادة تدفق مياه الفرات فرصة مؤقتة للعراق، إلا أن المشكلات الهيكلية لأزمة المياه لا تزال قائمة. ويظل اعتماد العراق على موارد مائية من خارج حدوده، والتغير المناخي، وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع هطول الأمطار، من أبرز التحديات الأمنية والتنموية التي تواجه البلاد.

https://mena-watch.com/zufluss-euphrat-irak-vorjahr-vervierfacht/

AA

الانتهاء المحتمل للمساعدات الأمريكية للبيشمركة قد يشير إلى «مرحلة انتقالية» في العلاقات بين الأمريكا وإقليم كردستان

قد يشكّل الانتهاء المحتمل للمساعدات المالية الأمريكية لقوات البيشمركة في إقليم كردستان العراق بداية مرحلة جديدة في العلاقات الأمنية بين واشنطن وأربيل؛ وهي مرحلة يتحوّل فيها إطار التعاون من الدعم العسكري المباشر إلى آلية أمنية مختلفة. وبحسب التقارير المنشورة، من المقرر أن تنتهي المساعدات المالية الأمريكية لقوات البيشمركة، التي تُقدَّر بنحو ٦١ مليون دولار سنويًا، في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦. ويتزامن هذا الموعد مع الانتهاء المتوقع لمهمة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش في العراق.

ويرى محللون أن انتهاء هذا الدعم قد يزيد مخاوف قادة إقليم كردستان بشأن مدى التزام الولايات المتحدة بأمن أربيل، ولا سيما أن الإقليم تعرّض خلال العام الجاري لهجمات عديدة بالطائرات المسيّرة والصواريخ في سياق الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى. ويتمثل أحد أبرز المخاوف المطروحة في ضعف قدرات الدفاع الجوي لدى إقليم كردستان؛ إذ قد يؤدي انتهاء المساعدات الأمريكية وسحب المنظومات العسكرية الأمريكية إلى زيادة قابلية الإقليم للتضرر من الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة. كما يشعر القادة الكرد بالقلق إزاء التطورات التي شهدتها سوريا خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦؛ لأن الولايات المتحدة، من وجهة نظرهم، قلّصت في بعض الحالات دعمها لكرد سوريا، وركّزت على تعزيز الحكومة المركزية السورية الجديدة. ومع ذلك، يرى بعض الخبراء أن هذا التطور لا يعني بالضرورة انهيار العلاقات بين الولايات المتحدة وإقليم كردستان. فقد أُدرجت المساعدات الأمريكية للبيشمركة منذ البداية ضمن مهمة مكافحة تنظيم داعش، ولم يكن من المقرر أن تشكّل آلية أمنية دائمة. وقد يدفع انتهاء هذا الدعم الإقليم نحو إصلاحات أمنية أكثر جدية، ومزيد من التنسيق مع الحكومة المركزية العراقية، وإعادة تحديد دور قوات البيشمركة. ووفقًا لهذا الرأي، قد يتراجع اعتماد الإقليم أمنيًا على الولايات المتحدة، مقابل تنامي دور بغداد في تمويل قوات البيشمركة وتنظيمها. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى أربيل؛ إذ واجه الإقليم خلال السنوات الأخيرة مشكلات مالية، من بينها التأخر في دفع رواتب الموظفين الحكوميين، وقد تؤدي زيادة الاعتماد المالي على بغداد إلى تحدٍّ جديد. كما جرى التأكيد على أن انسحاب قوات التحالف سيكون أكثر أهمية من انتهاء المساعدات المالية للبيشمركة؛ لأن منظومات الدفاع الجوي الأمريكية والبريطانية أدّت خلال السنوات الأخيرة دورًا مهمًا في توفير الحماية العملياتية لأربيل من الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ. ومع ذلك، لم تتمكن هذه المنظومات من توفير دفاع استراتيجي متكامل للإقليم؛ إذ ظلّت قوات البيشمركة والمراكز المرتبطة بالقادة الكرد عرضة للاستهداف خلال الهجمات الصاروخية السابقة. وفي نهاية المطاف، قد تدخل العلاقات بين الولايات المتحدة وإقليم كردستان «مرحلة انتقالية»، بمعنى أن تتجه واشنطن وأربيل نحو إطار أمني جديد يحلّ محل الوجود العسكري المباشر. وقد طُرح استمرار بناء القنصلية الأمريكية الكبيرة في أربيل بوصفه مؤشرًا على تواصل العلاقات السياسية والدبلوماسية الأمريكية مع الإقليم، إلا أن احتمال نشوء فراغ في القوة داخل العراق بعد تقليص الوجود الأمريكي سيظل أحد أبرز مخاوف الإقليم

https://www.aa.com.tr/en/middle-east/potential-end-of-us-aid-to-peshmerga-could-mark-

ALJAZEERA

العراق يواجه اختبار السيادة مع اقتراب انسحاب التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة

مع اقتراب انتهاء مهمة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في العراق، ستدخل البلاد مرحلة حساسة على صعيد السيادة والأمن الداخلي وإدارة التوازنات السياسية. وقد أعلنت القوات المسلحة العراقية أن مهمة التحالف ستنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، وأن العلاقات بين بغداد وواشنطن ستدخل مرحلة جديدة من التعاون. ويأتي هذا التطور استنادًا إلى اتفاق عام ٢٠٢٤ بين بغداد وواشنطن، الذي استهدف تحويل مهمة التحالف من الدور القتالي والاستشاري إلى التعاون الأمني الثنائي. وسيشمل الانسحاب الأمريكي أيضًا سحب منظومات الدفاع الجوي المنتشرة في أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق. وقد أدّت هذه المنظومات، خلال الحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران، دورًا مهمًا في اعتراض الصواريخ

الباليستية والطائرات المسيّرة الإيرانية التي أُطلقت باتجاه إقليم كردستان. واضطلعت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ بدور مهم في التطورات الأمنية العراقية؛ إذ أدّى هجومها العسكري في ذلك العام إلى إسقاط حكم صدام حسين، ثم دخل العراق مرحلة من العنف الداخلي قُتل خلالها، وفق بعض التقديرات، نحو ٢٠٠ ألف مدني في أعمال عنف مرتبطة بالحرب. وبعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، عادت إلى العراق عام ٢٠١٥ في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. ووصفت الحكومة العراقية انتهاء مهمة التحالف بأنه بداية مرحلة جديدة للبلاد، وأعلنت أن العراق سيدخل، بعد الأول من أكتوبر ٢٠٢٦، مرحلة خالية من الوجود العسكري الأجنبي. وترى الحكومة أن هذا التحول يمثّل شرطًا مسبقًا للمضي نحو التنمية وتعزيز الاستقلال الوطني. ومع ذلك، يرى محللون أن التحدي الرئيسي بعد الانسحاب الأمريكي لا يقتصر على وجود القوات الأجنبية أو غيابها، بل يتمثل في قدرة الدولة العراقية على بسط سيطرتها الكاملة على أدوات القوة والأمن الداخلي. ومن أبرز القضايا في هذا السياق حصر السلاح بيد الدولة وحسم وضع الجماعات المسلحة خارج الإطار الرسمي. وقد أكّد رئيس الوزراء العراقي ضرورة نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية أو إخضاع أسلحتها لسيطرة الدولة، محذّرًا من أن هذه الجماعات قد تواجه اتهامات مرتبطة بالإرهاب إذا رفضت ذلك. ويرى بعض الخبراء أن نجاح الحكومة في هذا الملف سيكون اختبارًا لمصداقية بغداد وقدرتها على الحكم. وفي هذا الإطار، أصبح نشاط جماعات مثل كتائب سيد الشهداء وحركة النجباء وكتائب حزب الله من القضايا التي تحظى باهتمام المحللين، الذين يرون أن على الحكومة العراقية وضع آلية واضحة لتنظيم وضع السلاح ودور القوات الأمنية وموقع الجماعات المسلحة. وبالتزامن مع ذلك، ينظر بعض المحللين إلى الانسحاب الأمريكي بوصفه جزءًا من تحوّل استراتيجي لواشنطن في المنطقة، وليس نهاية كاملة للتعامل مع العراق. ووفقًا لهذا الرأي، يُرجَّح أن تواصل الولايات المتحدة تعاونها في مكافحة الإرهاب والمجالين الاستخباري والدبلوماسي عبر السفارة والقنصلية، وأن تولي اهتمامًا أكبر للمجالين الاقتصادي والتنموي. ومع ذلك، أثار سحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية مخاوف على المستوى الإقليمي؛ إذ حذّر بعض الخبراء من أن ضعف شبكة الدفاع الجوي العراقية قد يُحدث ثغرة أمنية ويزيد قدرة الأطراف الخارجية أو الجماعات المسلحة على انتهاك المجال الجوي العراقي. وفي نهاية المطاف، سيتوقف مستقبل مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي على قدرة حكومة بغداد على إدارة الأمن الداخلي، وتعزيز القوات المسلحة، وتطوير الدفاع الجوي، والسيطرة على الأسلحة الموجودة خارج إطار الدولة. ويرى بعض المحللين أن عجز الحكومة العراقية عن إدارة هذه القضايا قد يؤدي إلى نشوء فراغ أمني وتزايد نفوذ الأطراف الخارجية.

https://www.aljazeera.com/news/٧/٩/٢٠٢٦/iraq-faces-sovereignty-test-as-us-led-military-

WARONTHEROCKS

ثمرة الصبر: كيف مهّدت التطورات الإقليمية الطريق للمصالحة بين تركيا والكرد

أوجدت التطورات المتزامنة في تركيا وسوريا خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ أرضية جديدة لتسوية جانب من النزاع الكردي، غير أن هذا المسار لا يعني حتى الآن التوصل إلى حل نهائي للقضية الكردية؛ بل يمثّل، في المقام الأول، اتفاقًا أمنيًا بشأن السلاح والتنظيمات المسلحة، لا يزال عرضة للانهيار بسبب هشاشة الأوضاع السياسية والإقليمية. ففي ٢٥ أغسطس، أعلن مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، أن هذه القوات ستُحلّ وتنضم إلى الجيش السوري

بعد عقد من العمل المستقل. وجاءت هذه الخطوة بعد ١٥ يومًا فقط من إقرار البرلمان التركي الإطار القانوني لنزع سلاح حزب العمال الكردستاني. وبذلك، خرج تنظيمان مسلحان، لطالما عدّتهما أنقرة جزءًا من تهديد أمني مشترك، من مسار المواجهة المسلحة خلال أقل من أسبوعين. وإلى جانب المكسب الأمني، يكتسب هذا التطور أهمية سياسية داخلية بالنسبة إلى رجب طيب أردوغان. فبموجب الدستور التركي، يحتاج أردوغان، للترشح مجددًا للانتخابات الرئاسية، إلى تعديل الدستور أو تجديد الانتخابات البرلمانية والرئاسية بالتزامن. ويتطلب ذلك تأييد ٣٦٠ نائبًا من أصل ٦٠٠ مقعد في البرلمان، وهو عدد لا يملكه الحزب الحاكم بمفرده. ويمكن لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، الذي يضم ٥٦ نائبًا، أن يؤدي دورًا حاسمًا في تأمين هذه الأصوات. ويُعدّ إضعاف خصوم أردوغان السياسيين، بالتزامن مع فتح قناة للتواصل مع الكرد، جزءًا من هذه الاستراتيجية. فقد واجه حزب الشعب الجمهوري، أبرز قوى المعارضة التركية، ضغوطًا سياسية وقضية قضائية ضد أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول، وانقسامات داخلية. وفي يوليو ٢٠٢٦، انشقّ عنه أيضًا ٩١ نائبًا. وقد قلّص هذا الوضع فرص تشكيل ائتلاف بديل بمشاركة القوى الكردية، وزاد أهمية تواصل أردوغان مع الكرد. ومع ذلك، لا يزال أردوغان يحافظ على مسافة سياسية من عملية السلام؛ لأن الاعتماد على أصوات الكرد قد يثير استياء القوميين، ولا سيما حزب الحركة القومية بزعامة دولت بهجلي. ولذلك، سعت الحكومة إلى تقديم التنازلات في إطار إجراءات مؤسسية وقانونية، لا بوصفها مبادرة شخصية من رئيس الجمهورية. وفي سوريا، بدأ التعاون الأمريكي مع القوات الكردية عام ٢٠١٤، وتشكّلت قوات سوريا الديمقراطية عام ٢٠١٥، وكان الهدف الأساسي من ذلك مكافحة تنظيم داعش. ولم يتحول هذا التعاون في أي وقت إلى ضمانة سياسية للحكم الذاتي الكردي. وبعد انسحاب القوات الأمريكية من سوريا في أبريل ٢٠٢٦، تقلّصت خيارات القوات الكردية، واضطرت إلى التفاوض بشأن موقعها ضمن بنية الدولة المركزية في دمشق، بدلاً من الاعتماد على الدعم الخارجي. وكان لعبد الله أوجلان دور مهم في هذا المسار؛ إذ أتاحت دعوته في فبراير ٢٠٢٥ إلى إنهاء الكفاح المسلح مسارًا جديدًا للتفاوض، ودفعت مظلوم عبدي إلى التوجه نحو الاتفاق مع دمشق. غير أن نفوذه شخصي، وليس واضحًا كيف سيستمر هذا الدور من بعده. وفي شمال العراق أيضًا، لا يزال وجود حزب العمال الكردستاني أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في هذا المسار؛ إذ يتمركز جزء كبير من قواته المسلحة في مناطق إقليم كردستان العراق. وقد جرت أولى الخطوات الرمزية لنزع السلاح قرب السليمانية، بحضور تركيا وإقليم كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب. وسيتوقف نجاح عملية نزع السلاح على تعاون أربيل والسليمانية. وعلى الرغم من هذه التطورات، تظل الحقوق الأساسية للكرد أبرز مواضع الخلاف المتبقية. فقد طالب حزب العمال الكردستاني بضمانات دستورية لحقوق الكرد، فيما تركّز تركيا بدرجة أكبر على دمج القوات المسلحة وإنهاء الأنشطة العسكرية. وفي سوريا أيضًا، وافقت دمشق على بعض التنازلات، مثل تعليم اللغة الكردية ومشاركة الكرد في مؤسسات الدولة، إلا أنه لم تُرسَ بعد ضمانات قانونية دائمة لهذه الحقوق. وفي نهاية المطاف، جاء هذا المسار نتيجة تقارب مؤقت بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية. فقد أوجدت الضغوط الأمنية التركية، وتغيّر الوضع في سوريا، وتراجع الدور الأمريكي، وحسابات أردوغان السياسية الداخلية، فرصة للتوصل إلى اتفاق؛ غير أن هذه الاتفاقات ستظل فرصة سياسية مؤقتة، لا سلامًا راسخًا، ما لم تتحول إلى مؤسسات مستدامة وضمانات قانونية.

https://warontherocks.com/the-fruit-of-patience-how-regional-shifts-ripened-turkeys-path-to-

FDD

الاتفاق النووي السعودي يثير مخاوف بشأن تخفيف المعايير الأمريكية لعدم الانتشار النووي

يُنظر إلى اتفاق التعاون النووي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، الذي يخضع حاليًا للمراجعة في الكونغرس الأمريكي، بوصفه مؤشرًا على تخفيف المعايير التي اعتمدتها واشنطن لعقود في مجال عدم الانتشار النووي. وقد يتيح هذا الاتفاق للسعودية إنشاء قدرات لتخصيب اليورانيوم على أراضيها بدرجة نقاء تقارب ٢٠ في المئة؛ وهو ما أثار مخاوف من تزايد مخاطر انتشار التقنيات النووية الحساسة في الشرق الأوسط. وقد رُفعت السرية عن النص الأساسي للاتفاق المُحال إلى الكونغرس للمراجعة، فيما لا تزال

رسالتان جانبيتان مرتبطتان به مصنّفتين ضمن الوثائق السرية. وبموجب قانون الطاقة الذرية الأمريكي، يملك الكونغرس مهلة قدرها ٩٠ يومًا لرفض الاتفاق. ويتمثل القلق الرئيسي في أن موافقة واشنطن على تطوير قدرات التخصيب السعودية قد تشجّع روسيا والصين على تقديم تقنيات مماثلة لشركائهما، وتؤدي إلى انطلاق سباق نووي جديد في المنطقة. ويجيز هذا الاتفاق، الذي يمتد ثلاثين عامًا، نقل المفاعلات والمعدات والمعلومات المتعلقة بدورة الوقود واليورانيوم المنخفض التخصيب الخاضع للرقابة. وفي المقابل، سيُحظر الاستخدام العسكري لهذه التقنيات، وإعادة نقل المعدات دون موافقة الولايات المتحدة، والوصول إلى البيانات المقيّدة. كما لن يُسمح للسعودية بإعادة معالجة الوقود المستهلك أو تغيير طبيعة المواد النووية الحساسة دون موافقة أمريكية. ومن أبرز بنود الاتفاق إجراء «دراسة مشتركة للتخصيب والتحويل» تمتد عامين، وتبحث إمكانية نقل تقنيات التحويل والتخصيب إلى السعودية. وقد تتيح هذه العملية، في مرحلتها الأولى، السماح بالتخصيب حتى مستوى ٥ في المئة، ثم تُجرى دراسة أخرى بشأن إنتاج اليورانيوم المنخفض التخصيب ذي العيار المرتفع، حتى مستوى ٢٠ في المئة، وهو مادة تُستخدم في بعض المفاعلات المتقدمة والمفاعلات النمطية الصغيرة. وتنبع أهمية هذه المسألة من أن التخصيب إلى مستوى يتراوح بين ٣ و٥ في المئة يشكّل الجزء الأكبر من المسار التقني اللازم للوصول إلى يورانيوم مخصّب بنسبة ٩٠ في المئة وصالح للاستخدام في الأسلحة. ورغم نشر تقارير عن فرض قيود تُعرف باسم «الصندوق الأسود» لمنع الخبراء السعوديين من الوصول إلى التقنيات الحساسة، فإن هذه القيود لم تُدرج في النص الرسمي للاتفاق، ويُرجَّح أن يتعيّن تحديدها في اتفاقات منفصلة. وتتمثل إحدى أبرز نقاط ضعف الاتفاق في مسألة الرقابة بموجب الضمانات؛ إذ يتطلب تنفيذه آلية ثنائية خاصة بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد قبلت السعودية حاليًا الرقابة الاعتيادية للوكالة على المنشآت المعلنة، لكنها، بخلاف كثير من الدول، لم تنفّذ البروتوكول الإضافي للوكالة، الذي يتيح عمليات تفتيش أوسع نطاقًا للمواقع غير المعلنة. وكانت الولايات المتحدة قد اشترطت، في معظم اتفاقاتها النووية السابقة مع ٥١ دولة، تنفيذ البروتوكول الإضافي، إلا أنها لم تفرض هذا الإلزام في الحالة السعودية. ويرى المنتقدون أن ذلك يكرّس ازدواجية المعايير في سياسة عدم الانتشار. ومن المخاوف الأخرى المطروحة تصريحات محمد بن سلمان السابقة بشأن احتمال حصول السعودية على سلاح نووي إذا اتجهت إيران نحو امتلاك مثل هذه القدرة. وقد أثار تقييم وزارة الخارجية الأمريكية هذا القلق، لكنه خفّف من حدّته استنادًا إلى تعهدات الرياض اللاحقة في مجال عدم الانتشار. ومع ذلك، ليس واضحًا كيف يمكن لواشنطن أن تمنع توسيع أنشطة التخصيب الإيرانية، في الوقت الذي تسمح فيه بتطوير قدرة مماثلة على أراضي منافس طهران الإقليمي. كما أُثيرت شكوك بشأن الحجة الأمريكية القائلة إن هذا الاتفاق سيُبعد السعودية عن التعاون مع الصين وروسيا؛ إذ لا توجد أدلة واضحة متاحة للعلن على أن بكين أو موسكو عرضتا حتى الآن نقل تقنيات التخصيب أو إعادة المعالجة إلى الرياض. ويحذّر المنتقدون من أن تخفيف القيود الأمريكية قد يحفّز الصين وروسيا على تقديم عروض مماثلة. وفي نهاية المطاف، تتمثل التوصية الرئيسية في أن يرفض الكونغرس الأمريكي الاتفاق بصيغته الحالية ويطالب بمراجعته، بحيث يُحظر نقل تقنيات التحويل والتخصيب وإعادة المعالجة، ويصبح تنفيذ البروتوكول الإضافي شرطًا إلزاميًا. ويتمثل القلق الأساسي في احتمال أن يطلق هذا الاتفاق سلسلة جديدة من التنافس النووي في الشرق الأوسط.

https://www.fdd.org/analysis/policy-briefs/.٤/.٩/٢.٢٦/saudi-nuclear-deal-raises-concern-over-

IFIMES

من غزة إلى هرمز: المأزق الجيوسياسي والشرق الأوسط الجديد

تشير التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط إلى دخول المنطقة مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الجيوسياسي؛ وهي مرحلة يُعاد فيها تحديد طبيعة التحالفات التقليدية، ويواجه النفوذ الأمريكي تحديات متزايدة، ويؤدي غياب الحلول السياسية للأزمات الإقليمية إلى امتداد تداعيات الصراعات إلى المستوى العالمي. ومن أبرز التطورات الأخيرة اتفاق بين تركيا والمملكة العربية السعودية وباكستان يشبه ميثاقًا دفاعيًا على غرار حلف شمال الأطلسي. وقد توصّلت هذه الدول الثلاث إلى قناعة

بأن الحفاظ على السلام والاستقرار على المدى الطويل يتطلب اضطلاعها بدور أكثر فاعلية في الأمن الإقليمي. ويكتسب الموقع الجيوسياسي لتركيا، بوصفها دولة تقع على الحدود الشرقية لأوروبا ولها إرث تاريخي معقّد، أهمية خاصة في نظام القرن الحادي والعشرين. ومن التطورات المهمة الأخرى المحادثات بين عُمان وإيران بشأن مضيق هرمز، وهو ممر مائي يؤدي دورًا حيويًا في أمن الطاقة إقليميًا وعالميًا. وتهدف هذه المفاوضات إلى إيجاد سبيل لاستعادة حركة الملاحة الطبيعية في المضيق. وقد واجهت هذه المبادرة معارضة من الرئيس الأمريكي، وتشير التقارير إلى أن واشنطن حذّرت عُمان من التدخل في هذا الشأن. وقد يعكس هذا الرد تزايد استياء الولايات المتحدة من إطالة أمد الأزمة الإيرانية، التي تصاعدت مجددًا بعد فترة من الهدوء النسبي، فيما لا تزال القيود البحرية مستمرة. وخلافًا لتوقعات بعض الأوساط، لم تُفضِ المواجهة بين إيران وإسرائيل إلى نتيجة سريعة. فقد كان التوقع الأولي أن تنتهي الحرب خلال أسابيع وأن يحدث تغيير في الحكم في إيران، إلا أن الأشهر الستة الماضية أظهرت أن أيًا من الأطراف لم يحقق انتصارًا حاسمًا، وأن الأزمة وصلت إلى طريق مسدود. وفي هذه الظروف، سيضطر الرئيس الأمريكي إلى تفسير التكاليف الباهظة لهذه المواجهة أمام الرأي العام الأمريكي، دون تحقيق مكسب استراتيجي واضح. ومع اقتراب انتخابات التجديد النصفي الأمريكية في نوفمبر، يكتسب الوضع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة أهمية متزايدة. وقد يؤدي تراجع التأييد الشعبي للسياسة الخارجية للإدارة والأداء القوي للمعارضة السياسية إلى الحد من قدرة الرئيس الأمريكي على تنفيذ برامجه خلال العامين الأخيرين من ولايته الرئاسية. وعلى الجبهة الفلسطينية، تظل القضية الأساسية هي مستقبل الأرض وكيفية تقسيمها بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتُوصَف الحكومة الإسرائيلية الحالية، بقيادة بنيامين نتنياهو، بأنها إحدى أكثر الحكومات يمينية في تاريخ إسرائيل. وقد أثارت سياسات وزراء مثل بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، الداعمة لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، مخاوف واسعة بشأن مستقبل السكان الفلسطينيين واحتمال تعرّضهم لمزيد من التهجير. وعدّت بعض الحكومات الأوروبية، ومنها ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، هذه الإجراءات غير قانونية، غير أن فرص تغيّر سلوك الحكومة الإسرائيلية تُقدَّر بأنها محدودة في غياب ضغوط مؤثرة، مثل فرض عقوبات فعلية. ولا تزال تل أبيب تعتقد أن الدعم السياسي الأمريكي لها سيستمر. وفي قضية غزة أيضًا، يسود انعدام عميق للثقة بين أطراف الصراع. فعلى الرغم من طرح خطة السلام الأمريكية وإعلان حماس استعدادها لنزع سلاحها، لا تزال الحكومة الإسرائيلية تشكّك في تنفيذها. وقد أدّى استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، رغم إعلان استهداف حماس، وما يرافقها من خسائر واسعة في صفوف المدنيين وتوسّع السيطرة الإسرائيلية على أراضي غزة، إلى إضعاف آفاق حل الدولتين بصورة متزايدة. ويتمثل عامل مهم آخر في النهج الشخصي والسياسي للرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية؛ إذ غالبًا ما يُظهر استعدادًا محدودًا لتقبّل وجهات النظر المختلفة، حتى تلك الصادرة عن حلفاء حلف شمال الأطلسي، كما لا تزال علاقته الشخصية بالرئيس الروسي تؤثر في توجهاته الدولية. وفي المجمل، تُظهر التطورات الممتدة من غزة إلى مضيق هرمز أن النظام الدولي القائم يتعرض لضغوط متزايدة. فقد أدخل تغيّر بنية التحالفات، وتنافس القوى الكبرى، واستمرار الأزمتين الفلسطينية والإيرانية، وغياب الآليات الدبلوماسية الفعّالة،

https://www.ifimes.org/en/researches/from-gaza-to-hormuz-geopolitical-stalemate-and-the-new-

EPC

حرب إيران واختبار التعددية القطبية في الخليج

أظهرت حرب إيران أن مسار التحوّل نحو التعددية القطبية في الخليج الفارسي لم يتوقف، بل دخل مرحلة أكثر تعقيدًا. فقد كشفت هذه الأزمة مجددًا، من جهة، عن الدور المحوري للولايات المتحدة في توفير الأمن الإقليمي، وأظهرت، من جهة أخرى، أن البنية الاقتصادية وقطاعي الطاقة والتكنولوجيا في دول الخليج الفارسي لم تعد تعتمد على شريك خارجي واحد، وأن الصين والهند وأوروبا أصبحت أطرافًا فاعلة ومهمة في هذه المجالات. وكانت التحولات الراهنة في الخليج الفارسي قد بدأت قبل حرب إيران؛ فلم تكن الحرب نقطة انطلاق

التغيير في النظام الإقليمي، وإنما كشفت مدى تقدّمه وحدوده. ومع تصاعد المواجهة العسكرية، استعادت الولايات المتحدة سريعًا موقعها المركزي في المنظومة الأمنية للخليج الفارسي؛ إذ لا تزال قدراتها العسكرية والاستخبارية، وحضورها البحري، ومنظومات الإنذار المبكر لديها، وقوتها الجوية، غير قابلة للاستعاضة عنها. ومع ذلك، لا تعني عودة الدور الأمني الأمريكي استعادة النظام السابق بالكامل، لأن اقتصاد المنطقة شهد تنوّعًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة. وترتبط الصين اليوم بالخليج الفارسي ارتباطًا عميقًا عبر الطاقة والتجارة والاستثمارات الصناعية. كما اكتسبت الهند دورًا متناميًا في مجالات الأسواق والاستثمار والروابط البحرية، فيما تظل أوروبا أحد الشركاء المهمين في التكنولوجيا والاستثمار والتعاون الدفاعي. ولذلك، تواجه دول الخليج الفارسي حقيقتين متزامنتين: لا يزال أمنها يعتمد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة، بينما يرتبط مستقبلها الاقتصادي بمجموعة أوسع من الشركاء. ويتّضح هذا التحوّل أيضًا في الأرقام الاقتصادية؛ فقد تجاوز حجم تجارة الصين مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٨٨ مليار دولار عام ٢٠٢٤، وبلغت تجارة الهند مع هذه الدول ١٧٨/٥٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٤–٢٠٢٥، فيما بلغت تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون نحو ١٦٥/٦ مليار يورو عام ٢٠٢٥. كذلك، اتّجه نحو ٨٩ في المئة من النفط الخام والمكثفات العابرة لمضيق هرمز خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ إلى الأسواق الآسيوية، بما يعكس الاعتماد المتزايد لآسيا على الخليج الفارسي في مجال الطاقة. وأظهرت حرب إيران أيضًا أن الأهمية الجيوسياسية للخليج الفارسي قد تشكّل ميزة ومصدرًا للضعف في آن واحد. فقبل الأزمة، كان يعبر مضيق هرمز يوميًا أكثر من ٢٠ مليون برميل من النفط والمنتجات النفطية. وأي اضطراب في هذا المسار يؤثر في اقتصاد العالم، إلى جانب تأثيره في المنطقة. ولهذا، أصبح مفهوم «القدرة على الصمود» جزءًا من الردع الأمني؛ أي إن على الدول، إلى جانب اعتمادها على القوى الخارجية، تعزيز قدراتها الداخلية على حماية الموانئ ومنشآت الطاقة وشبكات الكهرباء والمسارات التجارية والبنى التحتية الحيوية. وفي مجال التكنولوجيا، سيكون التحدي المقبل أكثر تعقيدًا. فالتنافس بين الولايات المتحدة والصين لم يعد مقتصرًا على التجارة، بل امتد إلى مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والرقائق المتقدمة والبنى التحتية السحابية والبيانات والاتصالات. وخلافًا للعقود التجارية الاعتيادية، لا يمكن تغيير الخيارات التكنولوجية بسهولة، وقد يؤدي الاعتماد على منظومة تكنولوجية بعينها إلى تقييد حرية الدول في التحرك السياسي. ويحمل هذا الوضع أهمية غير مباشرة للعراق أيضًا؛ إذ يقع العراق في صلب التنافس بين الولايات المتحدة وإيران والصين والدول العربية في المنطقة. فمن جهة، لا يزال أمن العراق يتأثر بالوجود الأمريكي وسياسات واشنطن، ومن جهة أخرى، تُعدّ الصين أحد أهم شركائه الاقتصاديين ومشتري نفطه. كما أن أي أزمة في الخليج الفارسي تؤثر في أمن صادرات النفط العراقية عبر الموانئ الجنوبية، والإيرادات النفطية، والاستقرار الاقتصادي لبغداد. وفي نهاية المطاف، لا تعني زيادة عدد الشركاء الخارجيين بالضرورة تحقيق الاستقلال الاستراتيجي. فقد تقلّص دولة ما اعتمادها على قوة واحدة، لكنها تدخل في مجموعة من التبعيات الجديدة في مجالات الأمن والتكنولوجيا والأسواق وسلاسل الإمداد. ويتطلب الاستقلال الحقيقي تطوير القدرات الداخلية والصناعات الوطنية والبنى التحتية القادرة على الصمود والخيارات البديلة. ولم يدخل الخليج الفارسي حقبة ما بعد الولايات المتحدة، بل تجاوز حقبة كانت فيها الولايات المتحدة تتمتع بمركزية مطلقة في جميع أبعاد العلاقات الخارجية للمنطقة. وسيتمثل الاختبار الرئيسي المقبل في السؤال الآتي: هل تستطيع دول المنطقة تحقيق التوازن بين التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، والعلاقات الاقتصادية مع الصين والهند، وتطوير قدراتها المستقلة؟

https://epc.ae/en/details/brief/the-iran-war-and-the-test-of-multipolarity-in-the-gulf

OILPRICE

هل يستطيع العراق حقًا أن يحلّ محل السعودية بوصفه أكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط؟

لا تـزال القـوة الاقتصاديـة لكثيـر مـن دول الشـرق الأوسـط مرتبطـة بحجـم إنتاجهـا مـن النفـط والغـاز، ولذلـك تسـعى الحكومـات إلـى زيـادة طاقتهـا الإنتاجيـة. وقـد أعلـن العـراق مـرارًا خلال العقـود الماضيـة وعـودًا بزيـادة إنتـاج النفـط بصـورة كبيـرة، إلا أن كثيـرًا مـن هـذه الأهـداف لـم يتحقـق؛ فـي المقابـل، دأبـت المملكـة العربيـة السـعودية علـى التأكيـد علـى طاقتهـا الإنتاجيـة المرتفعـة. وبحسـب البيانـات المتاحـة، بلـغ متوسـط إنتـاج العـراق مـن النفـط الخـام خلال الفتـرة مـن عـام ١٩٧٣ إلى عـام ٢٠٢٦ نحـو ٢٫٣٨ مليون برميـل يوميًـا. وقبـل بـدء القيـود المرتبطـة بمضيـق هرمـز، الممـر الرئيسـي

لنقـل النفـط فـي العالـم، كان الإنتـاج العراقـي قـد بلـغ نحـو ٤٫١٤ مليـون برميـل يوميًـا. فـي المقابـل، بلـغ متوسـط إنتـاج السـعودية خلال الفتـرة نفسـها ٨٫٢٩ مليـون برميـل يوميًـا، وكان إنتاجهـا قبـل أزمـة هرمـز يقـارب ١٠٫١ ملاييـن برميـل يوميًـا. ورغـم الفجـوة الحاليـة، فـإن الهـدف الـذي أعلنتـه الحكومة العراقيـة الجديـدة لزيـادة إنتـاج النفـط إلـى مـا بيـن ٨ و١٠ ملاييـن برميـل يوميًـا خلال السـنوات السـت المقبلـة يمكـن تحقيقـه إذا توافرت الشـروط اللازمـة، بـل قـد يحـوّل العـراق إلـى منافـس جـدي للسـعودية. وتعـزّز هـذا الاحتمـال ثلاثـة عوامـل رئيسـية. أولهـا أن العـراق يمتلـك مـن الاحتياطيـات النفطيـة مـا يتيـح لـه زيـادة الإنتـاج. فوفـق التقديـرات الرسـمية، يملـك نحـو ١٤٥ مليـار برميـل مـن احتياطيـات النفـط الخـام المؤكـدة، بمـا يعـادل قرابـة ١٨ فـي المئـة مـن احتياطيـات الشـرق الأوسـط ونحـو ٩ فـي المئـة مـن الاحتياطيـات العالميـة. وتشـير تقديـرات غيـر رسـمية إلـى وجـود مـوارد غيـر مكتشـفة تصـل إلـى نحـو ٢١٥ مليار برميـل. كمـا قـدّرت وكالـة الطاقـة الدوليـة إجمالـي المـوارد القابلـة للاسـتخراج فـي العـراق، بمـا يشـمل النفط الخـام وسـوائل الغاز، بنحـو ٢٤٦ مليـار برميـل. وكانـت الاسـتراتيجية الوطنيـة للطاقـة فـي العـراق عـام ٢٠١٣ قـد طرحـت ثلاثـة سـيناريوهات لمسـتقبل إنتـاج النفـط؛ ففـي السـيناريو الأكثـر تفـاؤلاً، كان يمكـن أن تبلـغ الطاقـة الإنتاجيـة ١٣ مليـون برميـل يوميًـا، بينمـا توقّـع السـيناريو المتوسـط الوصـول إلـى ٩ ملاييـن برميـل يوميًـا، وحـدّد السـيناريو المتشـائم هدفًـا قـدره ٦ ملاييـن برميـل يوميًـا. ومـن ثـم، فـإن الهـدف الحالـي، البالـغ مـا بيـن ٨ و١٠ ملاييـن برميـل يوميًـا، ليـس غيـر واقعـي مـن الناحيـة الفنيـة ومـن حيـث المـوارد المتاحـة. ويتمثـل العامـل الثانـي فـي تحسّـن ظـروف الاسـتثمار وعـودة كبـرى شـركات النفـط الغربيـة إلـى العـراق. فقـد أدّت سـنوات مـن الفسـاد المستشـري وضعـف الحوكمـة وتهريـب النفـط وغسـل الأمـوال والتـدخلات السياسـية وضعـف المؤسسـات الرقابيـة إلـى خـروج كثيـر مـن الشـركات الدوليـة. وأسـهم التراجـع النسـبي فـي مشـكلات الفسـاد ومسـاعي بغـداد لإصلاح علاقاتهـا الاقتصاديـة مـع الشـركات الأجنبيـة فـي تهيئـة الظـروف لعـودة بعـض كبـار الفاعليـن فـي قطـاع الطاقـة. ويُعـدّ حضـور هـذه الشـركات حيويًـا لزيـادة الإنتـاج العراقـي، لمـا تمتلكـه مـن تقنيـات متقدمـة وكـوادر متخصصـة وخبـرة فـي تطويـر الحقـول الكبـرى. أمـا العامـل الثالـث والأهـم، فهـو مشـروع شـركة «توتـال إنرجيـز» البالغـة قيمتـه ٢٧ مليـار دولار، والـذي يقـوم علـى أربعـة محـاور رئيسـية، تشـمل زيـادة اسـتخلاص الغـاز المصاحـب للنفـط، وخفـض اسـتهلاك النفـط العراقـي فـي محطـات توليـد الكهربـاء المحليـة، وتطويـر حقـل أرطـاوي النفطـي، وتنفيـذ مشـروع نقـل ميـاه البحـر وحقنهـا للحفـاظ علـى ضغـط المكامـن النفطيـة. وسـيرتفع إنتـاج حقـل أرطـاوي فـي المرحلـة الأولـى مـن نحـو ٦٠ ألـف برميـل يوميًـا إلـى ١٢٠ ألـف برميـل يوميًـا، علـى أن يبلـغ الهـدف النهائـي ٢١٠ آلاف برميـل يوميًـا. ويُظهـر اسـتعراض قـدرات الحقـول النفطيـة العملاقـة فـي العـراق أن حقولـه الرئيسـية وحدهـا يمكـن أن تنتـج نحـو ١١٫٥ مليـون برميـل يوميًـا فـي حـال التنفيـذ الكامـل للعقـود الفنيـة. ويشـمل هـذا الرقـم حقـول الرميلـة بطاقـة ٢٫١ مليـون برميـل يوميًـا، وغـرب القرنـة ٢ بطاقـة ١٫٨ مليـون برميـل يوميًـا، وغـرب القرنـة ١ بطاقـة ١٫٦ مليـون برميـل يوميًـا، ومجنـون بطاقـة ١٫٨ مليـون برميـل يوميًـا، والزبيـر بطاقـة ١٫٢ مليـون برميـل يوميًـا، وكركـوك بنحـو مليـون برميـل يوميًـا، فـضلاً عـن حقـول الحلفايـة وشـرق بغـداد والغـراف وبـدرة بإنتـاج إجمالـي يقـارب مليونـي برميـل يوميًـا. ولا يشـمل هـذا التقديـر حتـى ١١٥ حـقلاً نفطيًـا آخـر فـي العـراق، ولا بعـض الحقـول الواقعـة فـي شـمال البـلاد والخاضعـة لإدارة إقليـم كردسـتان. ولذلـك، إذا تحقـق الاسـتقرار السياسـي، وتراجـع الفسـاد، واسـتمر الاسـتثمار، وتطـورت البنـى التحتيـة، فقـد يصبـح العـراق

https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/Can-Iraq-Really-Replace-Saudi-Arabia-As-The-Middle-Easts-

RIAC

مفارقة هرمز: كيف تعيد الأزمة رسم جغرافية الطاقة في الشرق الأوسط؟

عُـدّ مضيـق هرمـز لعقـود أحـد أكثـر نقـاط منظومـة نقـل الطاقـة العالميـة عرضـة للاضطـراب. وكان احتمـال إغلاق هـذا الممـر يُطـرح باسـتمرار خلال فتـرات تصاعـد التوتـر بيـن إيـران والأطـراف الإقليميـة الأخـرى، لكنـه ظـلّ حتـى عـام ٢٠٢٦ سـيناريو افتراضيًـا فـي المقـام الأول. وكانـت الحكومـات وشـركات الطاقـة والجهـات الاقتصاديـة الكبـرى تُـدرج هـذا الخطـر فـي تخطيطهـا الأمنـي والاقتصـادي، لكنهـا كانـت تـرى أن حـدوث اضطـراب طويـل الأمـد فـي عبـور النفـط والغـاز عبـر هـذا المسـار أمـر ضعيـف الاحتمـال. وقـد غيّـرت أزمـة عـام ٢٠٢٦ هـذا التقديـر. ففـي عـام ٢٠٢٥، كان يعبـر مضيـق هرمـز نحـو ٢٠ مليـون برميـل يوميًـا مـن النفـط الخـام والمنتجـات النفطيـة، يتجـه نحـو ٨٠ فـي المئـة منهـا إلـى الأسـواق الآسـيوية. كمـا نُقـل عبـره أكثـر مـن ١١٠ مليـارات متـر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي المسـال، بمـا يشـمل الجـزء الأكبـر مـن صـادرات قطـر مـن هـذا الغـاز. وبعـد انـدلاع المواجهـة العسـكرية بيـن الولايـات المتحـدة وإسـرائيل وإيـران فـي ٢٨ فبرايـر ٢٠٢٦، تعطّلـت حركـة الملاحـة الاعتياديـة، وانخفـض متوسـط كميـات النفـط والمنتجـات النفطيـة المنقولـة عبـر هرمـز خلال الفتـرة مـن مـارس إلـى مايـو إلـى نحو ٢/٧ مليـون برميـل يوميًـا، وفـق تقديـرات وكالـة الطاقـة الدوليـة. ولـم تتمكـن العـودة الجزئيـة لحركـة النقـل البحـري مـن اسـتعادة ثقـة الأسـواق السـابقة بأمـن هـذا المسـار بالكامـل. ويتوقـف حجـم تأثيـر الأزمـة علـى مـدة الاضطـراب؛ ففـي حـال كانـت الأزمـة قصيـرة الأمـد، تسـتطيع الحكومـات الاسـتعانة بالمخزونـات الاسـتراتيجية، وتعديـل جـداول حركـة نـاقلات النفـط، واسـتخدام القـدرات المحـدودة للمسـارات البديلـة. أمـا إذا اسـتمر الاضطـراب لأشـهر، فلـن تكـون هـذه الأدوات كافيـة، وسـتضطر الـدول إلـى الاسـتثمار فـي البنـى التحتيـة للتخزيـن وخطـوط الأنابيـب البديلة ومسـارات التصديـر الجديـدة. وقـد أوجـد هـذا الوضـع «مفارقـة هرمـز»: إذ تسـتخدم إيـران موقعهـا الجغرافـي واعتمـاد الـدول الأخـرى علـى هـذا المسـار لممارسـة الضغـط، لكـن هـذا الضغـط نفسـه دفـع دولاً أخـرى إلـى تطويـر مسـارات بديلـة ومحطـات جديـدة وزيـادة مخزوناتهـا لتقليـص اعتمادهـا علـى هرمـز. ونتيجـة لذلـك، قـد تتراجـع القيمـة الجيوسياسـية لورقـة الضغـط هـذه علـى المـدى الطويـل. غيـر أن أهميـة مضيـق هرمـز لـن تتلاشـى سـريعًا؛ إذ سـيظل المحـور الرئيسـي لنقـل الطاقـة مـن الخليـج الفارسـي، لأن طاقـة خطـوط الأنابيـب البديلـة القائمـة أقـل بكثيـر مـن حجـم الصـادرات العابـرة للمضيـق. ولـن يتمثـل التغيّـر الرئيسـي مسـتقبلاً فـي زوال أهميـة هرمـز، بـل فـي تقليـص اعتمـاد الـدول المطلـق علـى نقطـة اختنـاق واحـدة. ولتحليـل تداعيـات الأزمـة، لا تكفـي مقارنـة قـدرات مسـارات التصديـر وحدهـا؛ فالاضطـراب فـي هرمـز يؤثـر فـي الوقـت نفسـه فـي المجـالات العسـكرية والبنيويـة التحتيـة والاقتصاديـة والقانونيـة والإقليميـة، وفـي إدراك المخاطـر. وتحـدث التغيّـرات فـي الأسـواق والنقـل خلال أيـام أو أسـابيع، بينمـا يتطلـب التغيّـر الفعلـي فـي جغرافيـة الطاقـة سـنوات واسـتثمارات واسـعة واتفاقـات سياسـية بيـن الدول.وتُظهر تجربـة السـعودية أهميـة امـتلاك بنـى تحتيـة بديلـة؛ فقـد اسـتطاعت، باسـتخدام خـط أنابيـب شـرق–غرب ومحطـة ينبـع علـى البحـر الأحمـر، نقل جـزء مـن صادراتهـا بعيـدًا عـن مضيـق هرمـز. وخلال الأسـابيع الأولـى مـن الأزمـة، جـرى تصديـر نحـو ٧٧ فـي المئـة مـن النفـط السـعودي عبـر البحـر الأحمـر. كمـا تمكّنـت الإمـارات، باسـتخدام خـط أنابيـب حبشـان–الفجيرة، مـن توجيـه جـزء مـن صادراتهـا النفطيـة إلـى ميناء خـارج نطـاق هرمـز. ومـع ذلـك، تظـل طاقـة هـذه المسـارات محـدودة ولا تسـتطيع اسـتيعاب جميـع الصـادرات. وفـي المقابـل، تُعـدّ قطـر أكثـر عرضـة للتأثـر؛ لأن الجـزء الأكبـر مـن صادراتهـا مـن الغـاز الطبيعـي المسـال يمـر عبـر هرمـز. ففـي عـام ٢٠٢٥، نُقـل نحـو ٩٣ فـي المئـة مـن صـادرات قطـر مـن الغـاز الطبيعـي المسـال عبـر هـذا المسـار. ويُعـدّ إنشـاء مسـار بديـل للغـاز أصعـب بكثيـر مـن إنشـاء مسـار بديـل للنفـط، لأنـه يتطلـب شـبكة متكاملـة للنقـل والمعالجـة والإسـالة والتخزيـن والتحميـل البحـري. ويُعـدّ العـراق أحـد أبـرز الأمثلـة علـى التأثـر بأزمـة هرمـز؛ فاقتصـاده حسـاس لاضطرابـات هـذا المسـار، بسـبب تركّـز صـادرات النفـط فـي جنـوب الـبلاد ومـرور الجـزء الأكبـر منهـا عبـر الخليـج الفارسـي ومضيـق هرمـز. وخلال أزمـة عـام ٢٠٢٦، انخفضـت صـادرات النفـط العراقيـة مـن نحـو ٤/٣ ملاييـن برميـل يوميًـا قبـل الحـرب إلـى نحـو ١/٤ مليـون برميـل يوميًـا بحلـول نهايـة أبريـل. وبالنظـر إلـى أن نحـو ٩٠ فـي المئـة مـن موازنـة الحكومـة العراقيـة يعتمـد علـى الإيـرادات النفطيـة، فـإن انخفاضـات كهـذه تؤثـر مباشـرة فـي الوضـع المالـي للحكومـة. ويسـعى العـراق إلـى تطويـر مسـارات بديلـة للحـد مـن هـذا الاعتمـاد. ويتيـح خـط أنابيـب كركوك–جيهـان فـي تركيـا نقـل النفـط إلـى البحـر المتوسـط، إلا أن الخلافـات السياسـية والقانونيـة والماليـة السـابقة بيـن بغـداد وأربيـل وأنقـرة جعلـت تشـغيله غيـر مسـتقر. كمـا طُـرح مشـروع خـط أنابيـب البصرة–حديثـة، بطاقـة محتملـة تبلـغ ٢/٥ مليـون برميـل يوميًـا، لنقـل النفـط العراقـي إلى المسـارات المؤديـة إلـى تركيـا وسـوريا والأردن. وقـد توسّـع هـذه المسـارات خيـارات العـراق، لكنهـا سـتزيد فـي الوقـت نفسـه اعتمـاد بغـداد علـى دول عبـور جديـدة. وفـي نهايـة المطـاف، أظهـرت أزمـة هرمـز أن تقليـص الاعتمـاد علـى مسـار حيـوي واحـد لا يعنـي إزالـة مواطـن الضعـف، بـل قـد يغيّـر طبيعتهـا. فالسـعودية تقلّـص اعتمادهـا علـى هرمـز مقابـل ازديـاد ارتباطهـا بأمـن البحـر الأحمـر؛ ويصبـح العـراق، مـع تطويـر المسـارات الجديـدة، أكثـر اعتمـادًا علـى علاقاتـه السياسـية مـع دول العبـور؛ وتظـل قطـر تواجـه قيـودًا ماديـة فـي تصديـر الغـاز الطبيعـي المسـال؛ فيمـا تسـعى عُمـان إلـى الاسـتفادة مـن موقعهـا الجغرافـي خـارج هرمـز، وإلـى أداء دور فـي إدارة أمـن الملاحـة فـي المضيـق فـي آن واحـد. وتتمثـل المفارقة الرئيسـية فـي أن أزمـة هرمـز أثبتـت أهميـة المضيـق، وزادت فـي الوقـت نفسـه دوافـع الـدول لتقليـص اعتمادهـا عليـه. وسـيظل هرمـز يحتفـظ بموقـع مركـزي مسـتقبلاً، لكـن القـدرة علـى توظيـف هـذا الاعتمـاد أداةً للضغـط الجيوسياسـي قـد تتراجـع تدريجيًـا؛ لأن الـدول والشـركات والأسـواق العالميـة سـتطوّر مزيـدًا مـن المسـارات البديلـة وقـدرات الصمـود لمواجهـة الاضطرابـات المحتملـة.

https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/analytics/the-hormuz-paradox-how-the-

FOREIGNPOLICY

ماذا كانت الحرب على الإرهاب؟

شكّلت الحرب على الإرهاب، التي بدأت عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وانتهت بانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١، إحدى أبرز مراحل السياسة الخارجية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. واتّسمت هذه المرحلة بثلاث خصائص رئيسية: أولاً، نظر صنّاع السياسة الأمريكيون إلى الإرهاب بوصفه «تهديدًا استراتيجيًا بمستوى الحرب»، وليس مجرد جريمة أمنية؛ وثانيًا، سعوا إلى مواجهته عبر تغيير البنى السياسية والدولية التي عُدّت مهيّئة للتطرف؛ وثالثًا، انصبّ التركيز الأساسي على مواجهة انتشار الجهادية العالمية. وقد دفعت هجمات ١١ سبتمبر الولايات المتحدة إلى التخلي عن نهجها التقليدي في مكافحة الإرهاب وإعادة تعريف المواجهة معه في إطار حرب عالمية. واستند هذا النهج إلى فكرة مفادها أن جماعات إرهابية صغيرة تستطيع، بالاستفادة من العولمة ووسائل الإعلام وتقنيات النقل وإمكانية الوصول إلى أسلحة جديدة، إلحاق أضرار واسعة النطاق. ونتيجة لذلك، سعت الإدارة الأمريكية، إلى جانب استهداف التنظيمات الإرهابية، إلى إسقاط الحكومات الداعمة لهذه الجماعات أو معاقبتها. وتمثل العنصر الثاني المهم في هذه الاستراتيجية في ربط مكافحة الإرهاب بالإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط. فقد اعتقدت إدارة جورج بوش أن الأنظمة السلطوية وغياب الديمقراطية والتنمية السياسية في المنطقة هيّأت الأرضية لإنتاج التطرف. وعلى هذا الأساس، قامت «أجندة الحرية» على افتراض أن إرساء الديمقراطية وتحديث الشرق الأوسط يمكن أن يحدّا من جذور الإرهاب. وكانت حرب العراق إحدى أبرز النتائج العملية لهذا التصور؛ إذ جرى تبرير تغيير النظام في العراق بوصفه جزءًا من جهود مكافحة الإرهاب وتغيير النظام الإقليمي. وكانت المرحلة الأولى من الحرب على الإرهاب، التي امتدت تقريبًا من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، مرحلة هجومية تسعى إلى إحداث تحولات جذرية. فقد تبنّت إدارة بوش نهج تغيير الأنظمة، وشنّت حرب أفغانستان ثم حرب العراق، بل اعتبرت أن من حقها مهاجمة دول يُحتمل أن تطوّر أسلحة دمار شامل أو تدعم الإرهاب، دون إثبات وجود تهديد وشيك. غير أن هذا النهج سرعان ما واجه مشكلات خطيرة. ففي العراق، أدّى انهيار البنى الحكومية عقب الهجوم الأمريكي إلى حرب أهلية وعدم استقرار سياسي ونمو التيارات الجهادية. وفي أفغانستان أيضًا، أظهرت عودة طالبان في منتصف العقد الأول من الألفية أن مشروع بناء الدولة وإرساء الديمقراطية يواجه عقبات جدية. كما أدّى إخفاق المساعي الأمريكية لإصلاح الأنظمة السياسية لدى الحلفاء العرب إلى تراجع ثقة واشنطن بمشروع التغيير السياسي الواسع في المنطقة. أما المرحلة الثانية، التي امتدت تقريبًا من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٨، فكانت مرحلة «تثبيت الاستقرار». وخلالها، ضيّقت الولايات المتحدة نطاق أهدافها وسعت إلى مواصلة مكافحة الإرهاب بصورة أكثر استدامة وأقل تكلفة. ولم تعد زيادة القوات الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٧ تستهدف إرساء الديمقراطية، بل كان هدفها الرئيسي خفض العنف ومنع مزيد من الانهيار في العراق خلال الحرب الأهلية. وواصلت إدارة باراك أوباما هذا المسار، ولكن بنهج مختلف. فقد سعى أوباما، الذي سبق أن عارض حرب العراق، إلى تقليص الوجود البري الأمريكي الواسع، والاستعاضة عنه بالعمليات الخاصة والطائرات المسيّرة والقدرات الاستخبارية لاستهداف الشبكات الإرهابية. ووصف هذه السياسة بأنها بديل عن «حرب عالمية بلا حدود على الإرهاب»، وانتقال نحو عمليات محدودة ضد شبكات متطرفة بعينها. غير أن ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ أربك هذا المسار؛ إذ أجبرت سيطرته على مناطق واسعة من العراق وسوريا الولايات المتحدة على التدخل مجددًا في المنطقة. وشملت استراتيجية العمل «بالتعاون مع القوات المحلية، ومن خلالها، وبواسطتها» توفير التدريب والأسلحة والمعلومات الاستخبارية والإسناد الجوي للقوات التي تقاتل داعش. وقد مهّدت هزيمة التنظيم بوصفه كيانًا مسيطرًا على أراضٍ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ لمزيد من تقليص الوجود العسكري الأمريكي في العراق وسوريا. وبدأت المرحلة الثالثة، أي «الانسحاب»، في عهد دونالد ترامب، واكتملت بقرار جو بايدن سحب القوات الأمريكية بالكامل من أفغانستان عام ٢٠٢١. وقد عكس اتفاق الدوحة مع طالبان عام ٢٠٢٠ والانسحاب الأمريكي من أفغانستان نهاية مساعي واشنطن للإدارة المباشرة لحروب واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب. ولا يعني انتهاء الحرب على الإرهاب انتهاء العمليات الأمريكية لمكافحته؛ إذ لا تزال واشنطن تتحرك ضد جماعات مثل القاعدة وتنظيم داعش خراسان، إلا أن الإرهاب لم يعد المحور الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية. وأصبحت الأولويات الجديدة تشمل تنافس القوى الكبرى، واحتواء الصين وروسيا، ومنع الانتشار النووي، والحروب الإقليمية، والسياسة الصناعية. وقد خلّفت هذه المرحلة أيضًا إرثًا سلبيًا مهمًا. فمن الأخطاء الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية الإفراط في الثقة بدول مثل باكستان وروسيا لمجرد تعاونها في مكافحة الإرهاب، رغم تعارض مصالحها مع مصالح واشنطن في بعض المجالات. كما أدّى تحويل الجماعات الإرهابية التي تعادي دولاً أخرى إلى أعداء للولايات المتحدة إلى انخراط واشنطن في نزاعات لم تكن تشكّل تهديدًا مباشرًا للأراضي الأمريكية. ويتمثل الدرس الرئيسي لهذه التجربة في ضرورة التعامل مع الإرهاب بوصفه تهديدًا أمنيًا مهمًا، دون تحويله إلى أساس للسياسة الأمريكية العامة لخوض حروب تغيير الأنظمة وبناء الدول على نطاق واسع. فقد أظهرت تجربة عقدين من الحرب على الإرهاب أن الإفراط في استخدام القوة العسكرية ومحاولة الهندسة السياسية لمجتمعات أخرى قد لا يحلّان المشكلة الأصلية، بل قد يؤديان إلى مزيد من عدم الاستقرار.

https://foreignpolicy.com/٤/٩/٢٠٢٦/war-on-terror-bush-obama-iraq-afghanistan-al-qaeda-history/

CRISIS٢٤

خطة نزع سلاح الميليشيات في العراق: خلاف داخلي ومساع إيرانية لاحتوائه؟

يقف الشرق الأوسط على أعتاب إعادة ضبط استراتيجي؛ إذ تحوّلت الصراعات الإقليمية المتسلسلة والمتداخلة، المستمرة منذ ما يقارب ثلاث سنوات، من مجموعة أزمات منفصلة إلى مواجهة أوسع نطاقًا. فمنذ هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ واندلاع حرب غزة، اتّسع نطاق الصراع تدريجيًا ليشمل لبنان والبحر الأحمر وسوريا والعراق وإيران ومناطق أخرى، وصولاً إلى مواجهة أكثر مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران. وتُظهر التطورات الأخيرة في بحر قزوين والأردن والعراق والسواحل المصرية المطلة على البحر المتوسط أن النطاق الجغرافي للأزمة لا يزال يتّسع، وأن تداعياتها الأمنية باتت تطال أكثر من اثنتي عشرة دولة. ولا يمثّل اتّساع الأزمة الأمريكية الإيرانية نتيجة تصعيد عابر، بل هو حصيلة تراكم سنوات من الحروب والضغوط السياسية والتنافس الإقليمي ونشاط الأطراف المسلحة. ورغم تزايد العمليات العسكرية، لا يبدو أن الولايات المتحدة أو إيران تسعيان إلى حرب شاملة؛ بل تستخدمان تحركات عسكرية محدودة لتعزيز موقعيهما التفاوضيين. ومع ذلك، قد لا ينشأ الخطر الرئيسي من ساحات القتال الحالية، بل من تطور غير متوقع يصعب على حكومات المنطقة احتواؤه. وكانت حرب غزة نقطة انطلاق مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الإقليمي. فالأزمة التي بدت في البداية محصورة في المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية أدخلت تدريجيًا أطرافًا أخرى إلى ساحة الصراع، مثل حزب الله اللبناني وأنصار الله في اليمن والجماعات المسلحة العراقية وإيران والولايات المتحدة. وقد أدّى هذا المسار إلى زوال كثير من القيود السابقة التي كانت تضبط المواجهات غير المباشرة بين إيران وإسرائيل، واتجاه الطرفين إلى شنّ هجمات مباشرة أحدهما على الآخر. وخلال هذا المسار، أرست كل مرحلة من التصعيد سابقة جديدة؛ فقد أظهرت إيران وإسرائيل أن الهجوم المباشر بينهما بات ممكنًا، وأثبتت أنصار الله في اليمن أن طرفًا مسلحًا غير حكومي يستطيع التأثير في أمن مسارات الملاحة الدولية والاقتصاد العالمي، فيما حوّلت الجماعات المسلحة العراقية، بتكثيف هجماتها على أهداف أمريكية وإقليمية، العراق إلى إحدى نقاط التقاء التنافس بين طهران وواشنطن. وربطت المواجهات الجديدة جبهات كانت منفصلة سابقًا ضمن شبكة واحدة من الأزمات الأمنية. ولم تعد الحدود الجغرافية حاجزًا فعّالاً أمام اتّساع الأزمة؛ فحتى الدول التي سعت إلى النأي بنفسها عن الحرب أصبحت عرضة لتداعياتها بسبب ما يوجد فيها من قواعد عسكرية وبنى تحتية للطاقة وموانئ، وبحكم مجالها الجوي ومساراتها التجارية. وقد أظهرت الهجمات المرتبطة بهذه الأزمة في مناطق مختلفة، من بحر قزوين إلى الأردن ومصر، أن آثار التنافس الإيراني الأمريكي يمكن أن تمتد إلى ما وراء الدول المنخرطة مباشرة في الصراع. وفي هذا السياق، يُعدّ العراق أحد أكثر بلدان المنطقة عرضة للتأثر؛ إذ تجمعه في آن واحد علاقات أمنية مع الولايات المتحدة وروابط سياسية واقتصادية واسعة مع إيران، إلى جانب وجود جماعات مسلحة قريبة من إيران على أراضيه. وتعكس هجمات الجماعات المسلحة العراقية على أهداف أمريكية، وعمليات الولايات المتحدة وحلفائها ضد بعض الجماعات المتحالفة مع إيران، تحوّل العراق إلى إحدى الساحات المهمة للتنافس الإقليمي. كما تُظهر الهجمات على القوات الأمريكية في الأردن والعمليات المرتبطة بالجماعات القريبة من إيران في العراق أن بغداد قد تتأثر مباشرة بالتطورات حتى دون دخول الحرب رسميًا. ولا يقتصر الخطر المقبل على تصاعد الهجمات المتبادلة، بل يشمل احتمال ظهور أطراف أو وقوع أحداث تعجز الحكومات عن التعامل معها. فتشكّل جماعات مسلحة جديدة من رحم أزمات غزة أو لبنان أو العراق أو سوريا أو اليمن، وانشقاق الجماعات القائمة وظهور أجنحة أكثر تشددًا، واغتيال شخصيات سياسية، وانهيار حكومات هشة، أو استهداف بنى تحتية حيوية مثل الموانئ وخطوط نقل الطاقة ومحطات توليد الكهرباء والمسارات البحرية، كلها تطورات قد تُدخل الأزمة مرحلة جديدة. وقد زاد استمرار الأزمة، في ظل تنامي القدرات العملياتية للجماعات المسلحة وانتشار الأسلحة والضغوط الاقتصادية على حكومات المنطقة، احتمالات امتداد التداعيات الأمنية إلى ساحات أخرى. وفي مثل هذه الظروف، يُعدّ توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق مستدام أهم عامل لخفض التوتر. ولن يحلّ هذا الاتفاق جميع أزمات المنطقة، من حرب غزة إلى قضايا لبنان واليمن والجماعات المسلحة العراقية، لكنه قد يقلّص دوافع توظيف هذه الأطراف لممارسة الضغط المتبادل. ويظل مضيق هرمز المحور الرئيسي للخلاف بين طهران وواشنطن؛ إذ ترى إيران في السيطرة على مسارات الملاحة أداة ضغط استراتيجية، بينما تعدّ الولايات المتحدة حرية الملاحة مسألة غير قابلة للتفاوض. وما لم يُحسم هذا الخلاف، يبقى احتمال استمرار التحركات العسكرية المحدودة لتحسين الموقف التفاوضي للطرفين قائمًا؛ وهو وضع لا يرغب فيه أي منهما في حرب واسعة، لكن مجمل التحركات المتبادلة قد يقود إلى هذا السيناريو. ورغم التراجع النسبي في المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، والمفاوضات بشأن إدارة الوضع في مضيق هرمز، لا تزال الأزمات الإقليمية مستمرة. فتزايد عمليات أنصار الله في اليمن، وتصاعد المواجهات في جنوب لبنان، واستمرار الضغوط الأمنية في العراق، تُظهر أن خفض التوتر بين طهران وواشنطن لا يعني بالضرورة انتهاء الأزمة الإقليمية. ويتعيّن على دول المنطقة، ومنها العراق والأردن والسعودية والبحرين والكويت ومصر، الاستعداد لاستمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية. وسيظل العراق، بحكم موقعه الجيوسياسي ودوره في نقل الطاقة وقربه من بؤرة التنافس الإيراني الأمريكي ووجود أطراف مسلحة داخلية، عرضة للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة. ويتوقف مستقبل المنطقة على ما إذا كانت الولايات المتحدة وإيران قادرتين على إرساء إطار مستدام لإدارة تنافسهما قبل وقوع حادث كبير يغيّر مسار الأحداث

https://www.crisis٢٤.com/articles/the-middle-east-region-approaches-a-strategic-reckoning

ALJAZEERA

انسحاب القوات الأمريكية من العراق: هل تنتهي المهمة أم يتغيّر الدور؟

يقف العراق على أعتاب مرحلة حاسمة في علاقاته الأمنية والسياسية مع الولايات المتحدة؛ إذ من المقرر، بموجب اتفاق بغداد وواشنطن عام ٢٠٢٤، أن تنسحب قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة من العراق بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٦. غير أن هذا التحول لا يُنظر إليه بوصفه مجرد نهاية للوجود العسكري الأجنبي، بل سيكون اختبارًا لقدرة الدولة العراقية على إدارة مجموعة معقّدة من التوازنات الأمنية والسياسية والإقليمية. وبحسب تصريحات المستشار الأمني للحكومة

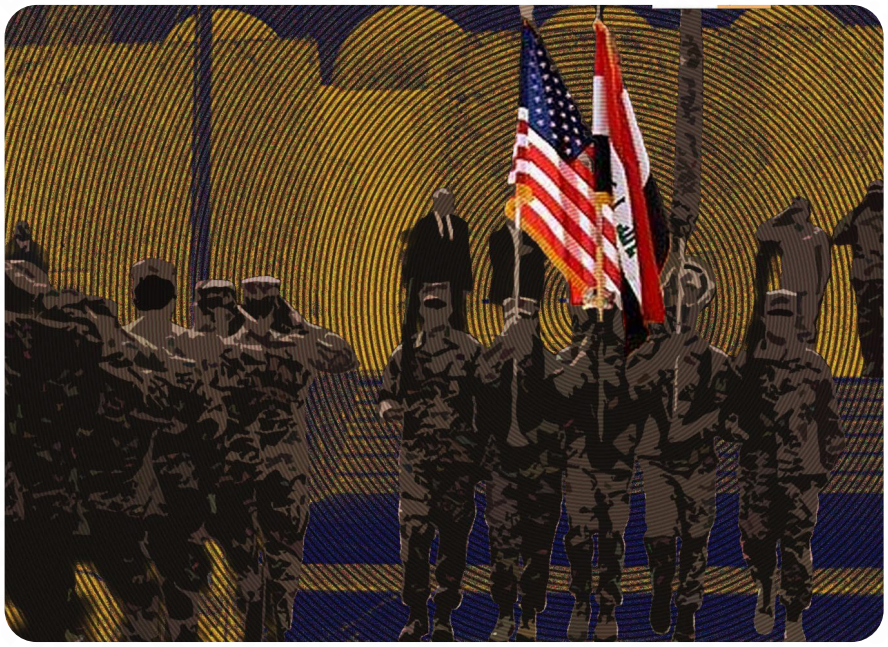

العراقية، سيشمل انسحاب قوات التحالف منظومات الدفاع الجوي المنتشرة في إقليم كردستان أيضًا؛ وهي منظومات أدّت، وفق قوله، دورًا في التصدي للهجمات الإيرانية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة على أهداف داخل الإقليم. وقد أثار سحب هذه القدرات مخاوف من نشوء فجوة أمنية، ولا سيما في مجال الدفاع الجوي العراقي. ويرى بعض الخبراء أن القضية الأساسية لا تقتصر على انسحاب قوات التحالف، بل تتعلق بمستقبل الوجود الأمريكي في العراق. ووفقًا لهذا الرأي، قد تقلّص واشنطن دورها العسكري المباشر، مقابل الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي والاستخباري والأمني أو تعزيزه. ولن يعني انتهاء المهمة العسكرية بالضرورة انتهاء الدور الأمريكي في العراق؛ إذ قد يستمر التعاون الاستخباري ومكافحة الإرهاب والتعاون الاقتصادي وتطوير قطاع الطاقة والتعامل مع بعض الجماعات المسلحة. وتتمثل إحدى أبرز تحديات مرحلة ما بعد الانسحاب في قدرة العراق على الدفاع عن نفسه بصورة مستقلة. وقد حذّر بعض المحللين من أن العراق قد لا يمتلك، في الظروف الراهنة، القدرة الكافية لحماية مجاله الجوي من الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة، ولا سيما في إقليم كردستان. وفي حال سحب منظومات مثل «باتريوت» دون توافر بديل محلي، سيزداد احتمال نشوء فراغ أمني. وقد طُرح أن معالجة هذه المسألة تتطلب تفاهمات أوسع بين بغداد وواشنطن وطهران. وعلى المستوى الداخلي، ارتبط نجاح عملية انسحاب القوات الأمريكية بقضية معقّدة أخرى، هي «حصر السلاح بيد الدولة». وتواجه الحكومة العراقية تحديًا جديًا؛ إذ لا يزال بعض القوات والجماعات المسلحة يصرّ على الاحتفاظ بسلاحه المستقل، بينما تحوّل الخطاب السياسي في بعض الحالات من «حصر السلاح» إلى «تنظيم السلاح». وتشدّد الولايات المتحدة أيضًا على قدرة الحكومة العراقية على ضبط الجماعات المسلحة، وتسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز دورها الاقتصادي في العراق، بما في ذلك التعاون في مجال الطاقة وتطوير الحقول النفطية ودعم موقع رئيس الوزراء العراقي على الساحة الداخلية. وفي نهاية المطاف، تواجه بغداد معادلة صعبة: السعي من جهة إلى استعادة السيادة الأمنية واستقلال القرار، والحفاظ من جهة أخرى على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا. وقد يتيح انسحاب القوات الأمريكية فرصة لتعزيز سيادة العراق، لكنه قد يؤدي، في غياب ترتيبات أمنية وسياسية واضحة، إلى تزايد عدم الاستقرار واحتدام التنافس بين الأطراف الإقليمية وعودة تهديدات مثل تنظيم داعش. ولذلك، فإن موعد انسحاب التحالف في ٣٠ سبتمبر لا يمثّل نهاية الدور الأمريكي في العراق، بل بداية مرحلة جديدة سيتّضح فيها ما إذا كان العراق قادرًا على تحويل هذا التحول إلى فرصة لتعزيز استقلاله، أم أن الفراغات الأمنية والسياسية الناشئة ستهيّئ المجال لتجدّد التنافس بين القوى الخارجية والأطراف الداخلية.

https://www.aljazeera.net/politics/٦/٩/٢٠٢٦/%D٨A%٧D%٨٦%٩D%٨B%٣D%٨AD%D٨A%٧D%٨A%-٨D%٨A%٧

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط أن المنطقة دخلت مرحلة من إعادة الضبط الهيكلي؛ وهي مرحلة تتغير فيها الترتيبات الأمنية وأنماط الاعتماد الاقتصادي وأدوار الأطراف الخارجية. وتُبيّن مراجعة مجمل التحليلات المنشورة لدى مراكز الدراسات ووسائل الإعلام التحليلية الدولية أن العراق يقع في صلب عدة مسارات متزامنة: تقليص الوجود العسكري الأمريكي المباشر، وإعادة تحديد بنية المنظومة الأمنية الإقليمية، وتزايد تأثر قطاع الطاقة بالأزمات الجيوسياسية، وتنافس القوى الكبرى، وضرورة إعادة بناء قدرات الحوكمة الداخلية. وفي هذا الإطار، لم تعد القضية الرئيسية للعراق تقتصر على إدارة أزمة بعينها، بل أصبحت تتعلق بقدرته على اجتياز مرحلة انتقالية وتحويل التطورات المحيطة به إلى فرص وطنية. ويتمثل أبرز المسارات التي ركّزت عليها التحليلات الأخيرة في انتهاء مرحلة من الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق، وبداية مرحلة جديدة في العلاقات بين بغداد وواشنطن. وقد عدّ بعض المراقبين انتهاء مهمة التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في سبتمبر ٢٠٢٦ مؤشرًا على تراجع الدور العسكري الأمريكي؛ غير أن هذا التحول لا يعني انتهاء النفوذ الأمريكي في العراق. ويُرجّح أن يقوم النمط الجديد على التعاون الاستخباري والأمني والاقتصادي والدبلوماسي. ولذلك، ينبغي ألا يُحلَّل انسحاب القوات العسكرية باعتباره مجرد فراغ يخلّفه رحيل قوة خارجية، بل بوصفه اختبارًا لقدرة الدولة العراقية على إدارة الأمن الوطني. ويتمثل التحدي الأهم خلال هذه المرحلة الانتقالية في قدرة العراق على الدفاع عن نفسه بصورة مستقلة. فسحب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية، ولا سيما المنتشرة في إقليم كردستان، يُحدث فجوة مهمة في المنظومة الدفاعية العراقية. وقد أظهرت تجربة المواجهات الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل أن الأجواء العراقية أصبحت أحد المسارات الرئيسية لعبور الصواريخ والطائرات المسيّرة العسكرية. وفي مثل هذه الظروف، قد يؤدي غياب شبكة وطنية للدفاع الجوي إلى زيادة قابلية العراق للتضرر. ومع ذلك، لا تقتصر المسألة على شراء المعدات؛ إذ يتطلب بناء منظومة دفاعية فعّالة التدريب والكوادر المتخصصة ومنظومة للقيادة والسيطرة والخبرة العملياتية والتنسيق بين المؤسسات الأمنية المختلفة. وفي السياق نفسه، أصبح حصر القوة العسكرية بيد الدولة أحد أهم اختبارات الحوكمة في العراق. وتؤكد بعض التحليلات أن مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي ستواجه صعوبات جدية ما لم تُحسم مسألة تنظيم وضع الجماعات المسلحة غير الحكومية. وتحتاج الدولة العراقية، لتعزيز سيادتها، إلى إنشاء آلية تحافظ على دور القوات الرسمية للبلاد وتضع إطارًا واضحًا لنشاط جميع الأطراف المسلحة. ولن تكون هذه المسألة شأنًا داخليًا فحسب، بل ستشكّل أيضًا جزءًا من معادلة بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية والدولية. وإلى جانب التطورات الأمنية، تُعدّ أزمة الطاقة ومضيق هرمز من أهم المتغيرات المؤثرة في مستقبل العراق. فقد أظهرت الأزمة الأخيرة أن اعتماد العراق الشديد على صادرات النفط من جنوب البلاد والمسارات البحرية في الخليج الفارسي لا يزال يمثّل موطن ضعف استراتيجيًا. وأظهرت مشكلات بيع نفط البصرة وارتفاع تكاليف التأمين على ناقلات النفط وصعوبة نقل الشحنات أن حتى الدولة التي تمتلك احتياطيات نفطية هائلة قد تكون عرضة للصدمات الجيوسياسية. وتزيد هذه المسألة أهمية مفهوم «قدرة قطاع الطاقة على الصمود» بالنسبة إلى العراق. فلتقليص مواطن ضعفه، يحتاج العراق إلى تطوير مسارات تصدير بديلة، وزيادة القدرة التخزينية، وتعزيز البنى التحتية للنقل، والحد من اعتماد الموازنة الحكومية على الإيرادات النفطية. وقد أظهرت تجربة أزمة هرمز أن أمن الطاقة لم يعد مرتبطًا بحجم الإنتاج وحده، بل بقدرة الدول على الحفاظ على تدفق صادراتها في أوقات الأزمات. ورغم مواطن الضعف هذه، لا تزال إمكانات العراق في مجال الطاقة إحدى أهم فرصه الاستراتيجية. وترى بعض التحليلات أن العراق يستطيع، إذا أجرى إصلاحات مؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية وقلّص الفساد وطوّر البنى التحتية، أن يصبح خلال العقد المقبل أحد أكبر منتجي النفط في العالم. وتعود الفجوة بين إمكاناته الكامنة وأدائه الفعلي إلى ضعف الحوكمة والمشكلات المؤسسية وعدم الاستقرار السياسي أكثر مما تعود إلى نقص الموارد. ولذلك، يعتمد مستقبل الطاقة في العراق على قدرة الدولة على تحويل الموارد الطبيعية إلى قوة اقتصادية مستدامة أكثر من اعتماده على حجم الاحتياطيات. وعلى المستوى الإقليمي، تشير التطورات الأخيرة إلى تغيّر بنية القوة في الشرق الأوسط. وخلافًا لبعض التصورات، لم تدخل المنطقة حقبة ما بعد الولايات المتحدة؛ بل تتجه نحو نظام أكثر تعقيدًا تظل فيه الولايات المتحدة الفاعل الأمني الرئيسي، فيما يتنامى الدور الاقتصادي والتكنولوجي لأطراف أخرى مثل الصين والهند وأوروبا. وتسعى دول المنطقة إلى الموازنة بين احتياجاتها الأمنية وضرورة تنويع علاقاتها الخارجية. ويكتسب هذا المسار أهمية خاصة للعراق؛ إذ تُعدّ بغداد في آن واحد شريكًا أمنيًا للولايات المتحدة، وجارًا لإيران، وأحد الشركاء الاقتصاديين المهمين للصين. وفي هذا السياق، يشكّل الملف الكردي أيضًا جزءًا من إعادة التشكّل الإقليمي هذه. فتقليص الدعم الأمريكي المباشر لقوات البيشمركة وتغيّر نهج تركيا تجاه القضية الكردية يعكسان تحولاً في الترتيبات الأمنية في شمال العراق

وسـوريا. ورغـم أن هـذا المسـار قـد يتيـح فرصًـا لخفـض التوتـرات الإقليميـة، فإنـه لا يـزال يواجـه تحديـات مهمـة، منهـا ضمـان الحقـوق السياسـية للكـرد، ومسـتقبل الجماعـات المسـلحة، والعلاقـة بيـن الحكومـات المركزيـة والمناطـق الكرديـة. وبالنسـبة إلـى العـراق، تتطلـب إدارة هـذا الملـف تحقيـق التـوازن فـي العلاقـات التـي تجمـع أربيـل وتركيـا وبغـداد وسـائر الأطـراف الإقليميـة. وفـي مجـال المـوارد الطبيعيـة أيضًـا، ينطـوي وضـع العـراق علـى مفارقـة مهمـة. فقـد أتاحـت زيـادة تدفـق ميـاه الفـرات مقارنـة بالعـام الماضـي فرصـة وجيـزة لتخفيـف الضغـوط المائيـة، إلا أن أزمـة الميـاه تظـل أحـد التهديـدات الأمنيـة والتنمويـة طويلـة الأمـد للعـراق. ويشـير الاعتمـاد علـى المـوارد المائيـة لـدول المنبـع والتغيـر المناخـي وارتفـاع درجـات الحـرارة وتراجـع هطـول الأمطـار إلـى أن الأمـن المائـي سـيصبح خلال السـنوات المقبلـة أحـد المحـاور الرئيسـية للسياسـة الداخليـة والخارجيـة العراقيـة. وتُظهـر هـذه المسـارات مجتمعـة أن العـراق يقـف عنـد نقطـة تحـوّل تاريخيـة. فالانسـحاب الأمريكـي التدريجـي، وأزمـة هرمـز، وتغيّـر نظـام الطاقـة، وإعـادة تحديـد العلاقـات الإقليميـة، وتزايـد تنافـس القـوى الكبـرى، أوجـدت فرصًـا وتهديـدات فـي آن واحـد. ولـن يكـون سـلوك الأطـراف الخارجيـة هـو المتغيـر الأهـم والحاسـم فـي هـذه الظـروف، بـل قـدرة الدولـة العراقيـة علـى بنـاء مؤسسـات فعّالـة، والسـيطرة علـى أدوات القـوة، وإدارة المـوارد، وانتهـاج سياسـة خارجيـة متوازنـة. وبعبـارة أخـرى، لا تتمثـل القضيـة الرئيسـية للعـراق فـي المرحلـة الجديـدة فـي تحديـد القـوة الخارجيـة التـي سـيكون لهـا الحضـور الأكبـر فـي البـلاد؛ بـل فـي معرفـة مـا إذا كانـت بغـداد تسـتطيع توظيـف الظـروف الجديـدة لتعزيـز اسـتقلال قرارهـا وقدراتهـا الوطنيـة، أم سـتظل عرضـة لامتـداد الأزمـات الإقليميـة إليهـا. وسـيتوقف مسـتقبل العـراق علـى مـدى قدرتـه علـى تحويـل موقعـه الجيوسياسـي مـن مصـدر للضعـف إلـى ميـزة اسـتراتيجية.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.